

جناح متمرّد



بثينة خليفة قاسم

كاتبة من البحرين

مؤسسات استخبارية بغطاء مدني

هل ارتكبت «جريمة»
تستدعي ما أثير من
«فرقة» في الرأي
العام تناولتها الصحافة
البحرينية بكثير من
الإطالة، دفاعاً عن المعهد
الديمقراطي الأمريكي
والتغني بمناقبه ومآثره!

■ بودي أن أطرح قضية غاية في الأهمية، لما لها من خصوصية وعالمية في أن، تترتب عليها آثار كارثية غير مرئية بالعين المجردة.. معهد الـNDI، واحد من أربعة مراكز تابعة لمؤسسة الوقف الأمريكي للديمقراطية NED، وتعود نشأة الـNED إلى بداية ثمانينات القرن الماضي في عهد الرئيس الأمريكي (رونالد ريجان)، حيث كانت المخابرات المركزية الأمريكية CIA قد بلغت من الممارسات القذرة الشيء الكثير، ما دفع قادة الإدارة الأمريكية إلى التحرك نحو إنشاء مؤسسة تقوم بذات الدور المنوط بالـCIA ولكن تحت شعار الديمقراطية. وهكذا تم إنشاء مؤسسة الـNED في عام 1983 بهدف دعم المؤسسات الديمقراطية في شتى أنحاء العالم من خلال الجهود الخاصة وغير الحكومية، ذلك كان هو الهدف المعلن، أما غير المعلن فلم يكن بعيد الرؤى والتطبيق عن غايات الـCIA. وفي إطار هذه المؤسسة الأم، نشأت أربع مؤسسات تابعة لها، هذه المؤسسات مجتمعة تمثل ما أسماه البعض بـ(محاور الشر الديمقراطي) وهي المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية وNDI، المركز الأمريكي للتضامن العمالي الدولي وACILS، مركز الدراسات الخاصة الدولية وCIPE والمعهد الجمهوري الدولي IRI.

ولهذا المؤسسات الأربع فروع في عشرات من دول العالم، وقد تم التركيز في السنوات الأخيرة من عهد (بوش) على المنطقة العربية، وذلك اتساقاً مع صناعة الكراهية التي تستهدف العالم العربي بالأساس وقد أعلن الرئيس (بوش) في خطاب الاتحاد في 20 يناير 2004 عن عزمه لمضاعفة ميزانية الـNED، معلناً أن عملها سيكون نحو التركيز على الترويج للانتخابات الحرة وحرية الصحافة والاتحادات الحرة في الشرق الأوسط.

.. إنه من المناسب أن نستشهد ببعض الشهادات الموثوقة والمنشورة عن دور الـNED والمراكز التابعة لها. إذ يقول الكاتب (ويليام بلوم) في مقال بعنوان حضان طرودة: (.. عبر أساليب كثيرة تدخل الـNED بشكل سافر في الشؤون الداخلية لكثير من الدول الأجنبية عن طريق تقديم الأموال والمساعدات الفنية والتدريب والمواد التعليمية والسيارات.. الخ لجماعات سياسية تقيها ومنظمات مدنية واتحادات عمالية وحركات منشقة وجماعات طلابية وناشرين وصحف وأجهزة إعلامية أخرى، هم يشيرون إلى أجهزة الإعلام هذه باسم (المستقلة)، مع أنهم هم الذين يقومون بتحويلها).

وفي مطلع شهر مايو 2006، وجهت مجموعة من المنظمات في أمريكا نداءً إلى المواطنين

الأمريكيين تدعوهم فيه إلى الاعتراض على خطط الكونجرس لزيادة المخصصات المالية للـNED والمراكز التابعة لها وتدعوهم إلى المطالبة بإغلاق هذه المؤسسة المشبوهة. وقد جاء في النداء: (.. إن الـNED مؤسسة لا علاقة لها هي والمؤسسات التابعة لها بالديمقراطية، وكل هذه المؤسسات ضالعة في العمل ضد حكومات منتخبة وحركات شعبية في مختلف أنحاء العالم).

ويدلل البعض على التاريخ الأسود لتلك المؤسسات بكثير من الأمثلة والنماذج، ففي عام 1990 لعبت الـNED دوراً بارزاً في الإطاحة بحكومة منتخبة في بلغاريا، وفعلت الشيء نفسه في ألبانيا عام 1991، كما أسهمت في تزوير الانتخابات في منغوليا عام 1996. وفي العراق أنفقت الـNED ومراكزها 50% من ميزانيتها لدعم الاحتلال الأمريكي، وقامت بتمويل الأحزاب والمنظمات الموالية للاحتلال في الانتخابات.

أما في اليمن، فقد لعب معهد الـNDI دوراً ملحوظاً في انتخابات 2006، وتقول الكاتبة خديجة الحاشدي: (.. انحاز المعهد إلى صف قوى معارضة معينة، ما تسبب في خلط العديد من أوراق الساحة الديمقراطية اليمينية، إذ بقدر ما تسبب في إحباط السلطة، شجع القوى التي ناصرها على الاستشراء والتماهي في خرق معايير العمل الديمقراطي) وتستكمل الكاتبة بالقول: (.. وعلى كل حال فإن ما يمكن أن نخلص إليه هو أن سياسة الـNDI في اليمن خلقت بعض التوترات السياسية، وشجعت بعض قوى المعارضة على التعاطي مع مطالبها بشيء من التشديد بدلاً من الشفافية، اعتقاداً منها أن الخارج يدعم تصعيد الأحداث الداخلية في اليمن ولديه رغبة ملحة لتغيير النظام السياسي لدرجة أن تبنت بعض القوى السياسية منذ عدة أشهر عمليات شراء الأسلحة والذخائر من الأسواق لتستبق الحكومة في ذلك ولتعد نفسها للاحتمالات أي مواجهة قادمة من أجل السلطة). وهذا يعني أن كل ما يهيم المعهد هو دعم قوى سياسية بعينها، تريد أمريكا دعمها لأسباب ومصالح تخدم أجندتها الخاصة، وهي في ذلك بعيدة كل البعد عن دعم العملية الديمقراطية بشكل نزيه، إذ هي تتذرع باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان للتدخل في شؤون البلاد العربية، بغية تغيير اتجاهات الخريطة السياسية وفقاً لمنظورها وتحقيقاً لأطماعها الاستعمارية في المنطقة، تحركها في ذلك ورقة صناعة الكراهية في العلاقات الأمريكية - العربية.

ولمعهد الـNDI قضيته في مملكة البحرين التي لا تختلف في الأساس عن قضاياها وأطماعه في سائر البلدان العربية الأخرى والذي جوبه بسببها بالرفض والطرده من قبل النظام السياسي في البلد، ولقد قوبل ذلك الطرد بكثير من الاستهجان من جانب قوى (المعارضة)، وستستعرض في المقال القادم ما إذا كانت الحكومة البحرينية على حق بشأن الإجراءات التي اتخذتها بخصوص هذه القضية أم لا؟ وهل ارتكبت (جريمة) تستدعي ما أثير من (فرقة) في الرأي العام تناولتها الصحافة البحرينية بكثير من الإطالة، دفاعاً عن المعهد الديمقراطي الأمريكي والتغني بمناقبه ومآثره! ■

